مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التدخل العسكري التركي والإيراني في شمال العراق

الأسباب والتداعيات وخيارات صانع القرار السياسي العراقي

د. عدنان عبدالأمير الزبيديّ

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التدخل العسكري التركي والإيراني في شمال العراق
الأسباب والتداعيات وخيارات صانع القرار السياسي العراقي

د. عدنان عبدالأمير الزبيديّ *

مقدمة:

اتسمت العلاقات الدولية عبر التاريخ بأنَّها إمَّا علاقات صراع، أو علاقات تعاون، أو تنافس دولي، وخصوصاً المناطق الإستراتيجية في العالم، والتي حظيت باهتمام علماء الجيوبولتيك أمثال (ماكندر) ونظرية قلب العالم، ومَن يسيطر على القلب يسيطر على العالم، وتُعدُّ منطقة الشرق الأوسط من أهم تلك المناطق التي أُشِيرَ إليها بأنَّها قلب العالم، وخصوصاً منطقة الخليج العربي والعراق تحديداً؛ لما تملكه من موقع إستراتيجي يربط الشرق بالغرب، وثروات الطاقة المتنوعة، وخصوصاً النفط الخام والغاز الطبيعي، ممَّا جعلها منطقة صراع وتنافس دولي عند دول إقليمية ودولية؛ لبسط النفوذ والسيطرة عبر وسائل قوة متنوعة ناعمة وصلبة وذكية.

ومع طبيعة موضوع البحث الذي يطغى عليه اختصاص السياسة الدولية والعلاقات الدولية في العلوم السياسية، إلا أنَّ تلك الدول ككائن معنوي تقاد من نظم سياسية، وتخطط وتنفذ إستراتيجياتها عن طريق سياسات عامة حكومية تدير ذلك الصراع والتنافس الدولي على المنطقة الأهم دولياً في العالم، ممَّا يدفع باتجاه بحث التدخل العسكري التركي والإيراني في العراق عن طريق أدوات في النظم السياسية، والسياسات العامة، الذي يحدد المشكلة وخلفياتها، وأسبابها، وآثارها، وخيارات السياسات العامة لأفضل الحلول الواقعية للمشكلة العامة التي تواجه العراق في وقتنا الحاضر، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الخلفية والنقاشات

بعد احتلال العراق في العام 2003، وسقوط نظامه السياسي، واندلا ع شرارة ما يسمَّى بثورات الربيع العربي إقليمياً، وسقوط أنظمة سياسية عديدة، وبروز الاضطرابات الداخلية على أثرها، مهدت الأمر لخلق ظروف مثالية للتدخل الإقليمي والدولي بالمنطقة، والحصول على أكبر

* جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية.

المكاسب من تغيرات البيئة الجديدة، وعلى رأس تلك الدول تركيا، وإيران إقليمياً، والتي تحول دورها من داعم للوضع الراهن، إلى دور وسيط، إلى دور داعم لبعض الفصائل المسلحة المختلفة، إلى دور احتلال مباشر على الأرض. وعليه سوف نتطرق في البحث أسباب التدخل العسكري التركي والإيراني في العراق والتداعيات، وهي على النحو الآتي:

1. أسباب التدخُّل العسكري التركي في العراق:

منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 1923، وحتى الآن اتسمت العلاقات التركية العراقية بطبيعتها المتغيرة، إذ إنَّ هناك ثلاثة أسباب محورية للتدخل التركي في العراق (قضية الحدود، وقضية الأكراد، وقضية المياه، وقضية التركمان).

أ- قضية الحدود: تنظر تركيا للعراق نظرة توجس أمني، يتعلق بالتدخل الخارجي، واستثماره لبعض التناقضات والملفات الداخلية التي تؤثر على الأمن القومي التركي ووحدة التراب التركي، وفي مقدمة المحددات للعلاقات التركية العراقية، ولعقود طويلة، فهي قضية أمنية لضبط الحدود الدولية بين الدولتين، وتقليل خطر حزب العمال الكردستاني المعارض، الذي خاض حرباً انفصالية عن تركيا منذ العام 1984، فضلاً عن أرضية الخصومة بين الطرفين؛ بسبب الحرب الباردة آنذاك، وانتماء كلٍّ منهم لأحد المحاور على الساحة الدولية، فالعلاقات البينية بين العراق وتركيا تخللها ظهور أزمات، مثل هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية انطلاقاً من إقليم كردستان الذي لا يخضع واقعياً للسلطة العراقية المركزية، ممَّا دفع أنقرة دائماً لاجتياز الحدود والقيام بعمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مكافحة الإرهاب الكردي الذي يتخذ من شمال العراق ملاذاً آمناً، فضلاً عن عدم إخفاء تركيا أطماعها في الأراضي العراقية، مثل الموصل، وكركوك، وتلعفر، وسنجار، وصولاً إلى محافظة صلاح الدين، عادَّةً تلك المدن جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي يحاول حزب العدالة والتنمية أحياءَها من جديد.

ب- القضية الكردية: تُعدُّ هذه القضية من أكثر الأسباب التي تتذرع بها تركيا لتبرير تدخلها العسكري في العراق؛ لأنَّ المتمردين الأكراد يشكِّلون خطراً حقيقياً على الأمن القومي التركي، ممَّا دفع الأتراك نحو التدخل العسكري في شمال العراق، وليس هذا الأمر جديداً، بل يعود إلى اتفاقية أمنية بين بغداد وأنقرة عام 1981، أجاز بها النظام السابق القوات التركية بدخول الأراضي العراقية

بمسافة (5) كيلو متر، وبعد تسعينيات القرن المنصرم، وتوسَّعت إلى (16) كيلو متر، وبعد العام 2003 وصلت إلى (24) كيلو متر، ثم وسعت عملياتها لتصل إلى عمق أكثر كجبل قنديل (96 كيلو متر)؛ لمطاردة حزب العمال الكردستاني الكردي المعارض، وبادرت الحكومة التركية –في العام 2006– إلى تأسيس قواعد عسكرية في كردستان العراق تمركز معظمها في محافظة دهوك، وتبلغ عشرات القواعد، ولعل أهمها قاعدة (بامرني) التي تضم (600) جندي، وقاعدة (كاني ماسي) يوجد فيها (400) جندي تركي، بدعوى منع حزب العمال الكردستاني المعارض من دخول الأراضي التركية، وتهديد الأمن القومي التركي، ممَّا جعل القضية الكردية سبباً أساسياً للتدخل العسكري التركي في شمال العراق.

ج- **قضية المياه:** يُعدُّ ملف المياه أحد أسباب التوتر في العلاقات بين تركيا والعراق تاريخياً؛ لأنَّه يتعلق بالأمن القومي للمنطقة وللدول الثلاث المشتركة (تركيا، والعراق، وسوريا)، ومع كل اللجان المشتركة لحل الأزمة بين البلدان المعنية لتحقيق التوافق وتقاسم المياه، فإنَّ قضية المياه نزاع وخلاف بين العراق وسوريا من جهة، وتركيا من جهة أخرى، ولقد كان لمشروع جنوب الأناضول (GAP) وإنشاء أكثر من (22) سداً ومشاريع عديدة، تأثيراً سلبياً على العراق، بانخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات، وتأثر جودة المياه؛ لارتفاع نسبة الملوحة، فضلاً عن تهديد الأمن القومي العراقي، وخصوصاً مجال الأمن الغذائي.

د- **تأمين الطاقة، وخصوصاً النفط الخام** وضمان انسيابية تدفُّق النفط لتركيا، عن طريق تأمين خط أنابيب النفط الحالي الممتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، فضلاً عن العمل على مد أنابيب الغاز المستقبلي، على غرار خط حكومة إقليم كردستان بمساعدة تركيا، ممَّا يدفع تركيا للسيطرة على الإقليم الغني بالغاز الطبيعي.

هـ- **أسباب أخرى: ظروف سقوط محافظات عراقية في العام 2014**، وتوغُّل الأتراك بحجة القضاء على تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن البيئة الإقليمية المحيطة، وما تبعها من تفاعلات وتطورات في تشكيل الحافز لصانع القرار السياسي التركي؛ لتحقيق المصالح التركية في المنطقة، وتوزيع النفوذ دولياً وإقليمياً، وأهم تلك المصالح يتعلَّق بالأمن القومي التركي، وتحقيق مكاسب اقتصادية، والوقوف بوجه النفوذ والوجود الروسي في سوريا؛ لأنَّ الوجود الروسي الطويل في سوريا

سوف يعزلها عن العالم العربي، ويمنع تواصلها مع دول الخليج العربية، ويؤثر على دورها في المنطقة، كما أنَّ تركيا تعمل دور الوكيل للولايات الأمريكية المتحدة بوصفها عضواً في التحالف الدولي ضد داعش الإرهابية 2015، ولقربها الجغرافي وعلاقاتها الثقافية والجغرافية في المنطقة، كما لا يمكن تجاهل التنافس التركي–الإيراني على المنطقة والعراق تحديداً، فتركيا لا تريد تمدُّداً إيرانياً كبيراً في العراق يهدِّد مصالحها ودورها في العراق.

2. تداعيات التدخُّل التركي في شمال العراق

في قضية الحدود والقضية الكردية فإنَّ تركيا ساعية في تنفيذ إستراتيجية حماية الأمن القومي التركي، وتوسيع وجودها العسكري في شمال العراق، فضلاً عن وجود قضايا داخلية عراقية هي مثار اهتمام الأتراك، مثل: إدارة كركوك، وحقوق التركمان، كما تحظى تركيا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف دولية فاعلة، لوجودها في العراق، ويجعل هذا العراق أمام خيارات صعبة، منها يتعلق بالسيادة والوجود العسكري الفعلي التركي على الأرض العراقية، ووجود أحزاب معارضة كردية–تركية تتخذ من جبال العراق ملاذاً آمناً؛ لتهديد الأمن القومي التركي، ممَّا قد يفاقم الوضع إلى احتلال تركي كامل لبعض الأراضي العراقية؛ بحجة المجال الحيوي التركي للحفاظ على الأمن القومي التركي، فضلاً عن الآثار الاقتصادية من جرَّاء التدخُّل العسكري في شمال العراق سواءً على مستوى التجارة البينية بين العراق وتركيا أم على مستوى الآثار على السياحة في شمال العراق، وأهمية ضمانة الأمن والاستقرار في قطاع مهم وحيوي، كما أنَّ عدم حل مشكلة التدخُّل التركي له تداعياته الكبيرة على العلاقات العراقية التركية، وتلويح العراق بورقة (التبادل التجاري) قطع وصول المنتجات التركية، وتصدير النفط الخام (**تستهلك تركيا أكثر من 700–400 ألف برميل نفط خام يومياً**) قد يفضي إلى استخدام سلاح المياه مقابل البترول (**لا سيَّما أنَّ تصدير النفط الخام العراقي من إقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية**)، إذ لا يملك العراق أدوات ضغط كبيرة على الجانب التركي، بوصفه دولة هشَّة، وتوجد مؤشرات عديدة لفشل الدولة؛ ممَّا يجعل تداعيات التدخل العسكري على العراق خطيرة وكبيرة.

ثانياً: **التدخُّل العسكري الإيراني في شمال العراق:**

1. أسباب التدخُّل الإيراني في شمال العراق:

أ- القضية الكردية والحدودية: يُعدُّ ملف المعارضة الكردية الإيرانية ووجودها المسلح في شمال العراق أحد أهم الأسباب التي تدفع إيران للتدخل العسكري المباشر عن طريق القصف الجوي والصاروخي لمقرات المعارضة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، واتهام إيران للمعارضة بتدخلها في إثارة الاحتجاجات الداخلية الأخيرة في مناطق إيران، وخصوصاً المنطقة الكردية، وأنَّها أداة مدعومة دولياً وإقليمياً؛ لزعزعة الوضع الأمني في إيران، وتهديد مباشر للأمن القومي الإيراني.

ب- الصراع الدولي والإقليمي: أضحى العراق ساحة تصفية الحسابات لقوى دولية وإقليمية، فالتدخُّل العسكري الإيراني هو نتاج صراع دولي بين أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوربي مع روسيا والصين وإيران، وهذا الصراع واضح ومتشابك، ممَّا يجعل التدخُّل الإيراني العسكري في العراق مبرراً؛ بسبب العلاقات المتميزة بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين.

ج- البعد السياسي: ترى إيران أنَّ ابتعاد أربيل سياسياً عنها قد أسهم في إنتاج معادلات مهددة لمصالحها، فعلى النقيض من الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، تحركت أربيل ومنذ عقود باتجاه أطراف تعدُّها طهران عدوة أو منافسة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والكيان الصهيوني، إذ تعتقد إيران أنَّ هناك علاقات شبه رسمية بين أربيل والكيان الصهيوني في مجال الدعم الأمني والاستخباري، إذ ترجع العلاقة بينهم إلى زمن الملا مصطفى البرزاني، كما أنَّ التغلغل الإسرائيلي يعود إلى مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، بعد إقامة المنطقة الآمنة فوق خط عرض (36)، بما أصبح يعرف بإقليم كردستان، وغالباً عبر منظمات إغاثية ومنظمات غير حكومية.

د- البعد الإقليمي: اتهامات إيران للإقليم بوجود الموساد في مواقع متعددة في كردستان، وضُرِبت تلك المقرات لمرات متعددة؛ لأنَّها تدير غرفة عمليات لإثارة عدم الاستقرار الداخلي الإيراني، ممَّا يولِّد ذريعة للجانب الإيراني للتدخُّل العسكري، بوصفه إثارة عدم الاستقرار، ودعم المظاهرات والاحتجاجات الأخيرة يُعدُّ تهديداً للأمن القومي الإيراني، وجعل هذا عملية تحريك قوات برية كبيرة إيرانية على حدود العراق عملية مبررة، على الجانب العراقي الحيلولة دون تفاقم

الوضع فيها، إلى اجتياح إيراني لشمال العراق بحجة عدم قدرة الحكومة المركزية على فرض وجودها الحقيقي على حدود العراق، ومنع المعارضة الكردية المسلحة من الوجود على الأرض العراقية، ومهاجمة مناطق في إيران، ودعم الاحتجاجات في المدن المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية.

هـ- البعد الاقتصادي: التدخُّل الإيراني في شمال العراق يعود بوصف أربيل منافساً محتملاً لها في مجال الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أنَّ إقليم كردستان يمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تصل إلى (25) تريليون قدم مكعب، وإن نجح الأتراك في توفير الاستثمارات لاستخراج هذا الغاز، وإيصاله إلى أوروبا، فإنَّه سيحوِّل كردستان إلى منافس قوي مستقبلي ومهم لروسيا وإيران، فضلاً عن تخفيف الضغط عن بغداد بفعل اعتمادها على الغاز الإيراني؛ لتجهيز محطات الكهرباء، وكل هذا يهدد مصالح إيران الاقتصادية والإستراتيجية في العراق.

و- التخادم الكردي–التركي في مجال قبول أربيل فكرة انتشار القواعد العسكرية التركية في شمال العراق كان سبباً للتدخُّل الإيراني في شمال العراق، خصوصاً أنَّ تلك القواعد العسكرية تمتد على طول النطاق الجغرافي الذي تمثله مراكز جبال قنديل –كارا– سنجار، وهي خطوة قد يرى فيها الإيرانيون بمنزلة هيمنة عسكرية تركية على كردستان العراق بمساعدة أربيل، فضلاً عن نظرة إيران لأربيل؛ لأنَّها ملاذ آمن للقوات الأمريكية، وخصوصاً في قاعدة حرير.

2. تداعيات التدخُّل الإيراني في شمال العراق:

أ- البعد السياسي: سوف ينعكس التدخُّل الإيراني في الوقت الحاضر سلبياً على الواقع السياسي العراقي؛ لحداثة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بعد مخاض كبير، وتحديات كبرى داخلية وخارجية، فضلاً عن تركيز الحكومة في برنامجها الحكومي على الملفات الداخلية بصورة واضحة من عنوان الحكومة (حكومة خدمة وطنية)، أو حكومة الخدمات، ممَّا يجعل أي تصعيد خارجي، وخصوصاً بخطورة التدخلات العسكرية لدول الجوار الإيراني أو التركي أمراً معرقلاً لتنفيذ برنامجها الخدمي، ممَّا يمكن أن ينعكس سلبياً على أدائها الحكومي، ويوجد شارع ناقم ويريد إصلاحات داخلية حقيقية، وبكل النواحي الحياتية، قد يتحرك حين لا تفي الحكومة بوعودها إليه؛ لانشغالها بملفات خارجية كبيرة ومعقدة، ممَّا يجعل الواقع السياسي معقداً أمام صانع القرار العراقي؛ لانقسامات قد تحدث داخل تحالف قوى الدولة الذي رعى هذه الحكومة بين مؤيد للتدخل وبين معارض له، ممَّا يجعل

الكتل التي دعمت برنامج الحكومة تتخلَّى عن ذلك، وتكون الحكومة أمام واقع سياسي صعب.

ب- البعد الأمني: إنَّ الواقع الأمني العراقي الذي شهد استقراراً نسبياً ملحوظاً بعد تحرير التراب العراقي من عصابات داعش، وتحجيم دورها في العراق، قد يعود إلى عدم الاستقرار بسبب الانشغال المحتمل للقوات الأمنية العراقية بالتدخلات الخارجية، وخصوصاً احتمالية التدخل الإيراني العسكري الفعلي باجتياح الحدود العراقية؛ بسبب وجود مقرات المعارضة الإيرانية الكردية المسلحة داخل حدود إقليم كردستان العراق، ممَّا يجعل الفرص متاحة لتنظيم داعش الإرهابي لمعاودة نشاطه، وتهديد الأمن القومي العراقي تهديداً كبيراً، خصوصاً أنَّ هناك مؤشرات كثيرة لوجود ذلك التنظيم في معسكرات داخل الحدود وخارجها يمكن أن تهدد الأمن العراقي.

ج- البعد الاقتصادي: قد يؤدِّي التدخُّل العسكري الإيراني إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية بين العراق وإيران، وخصوصاً (التبادل التجاري)، إذ يعتمد العراق على كثير من البضائع الإيرانية المهمة للاقتصاد العراقي؛ بسبب رخص قيم المواد للقرب الجغرافي، فضلاً عن اعتماد العراق على إيران في مجال توريد الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية، وهو مجال حيوي مهم للحكومة العراقية الجديدة، ممَّا يجعل أي توتر في العلاقات العراقية الإيرانية، له انعكاسات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد العراقي الذي يعاني من ريعية مزمنة واختلالات في القطاعات الاقتصادية كالزراعة، والصناعة، والخدمات.

ثالثاً: خيارات صانع القرار العراقي لمواجهة التدخُّل العسكري التركي والإيراني

1. خيارات صانع القرار العراقي تجاه التدخُّل التركي:

أ- الخيار الدبلوماسي: من أهم أوراق الضغط التي يمكن أي يستخدمها العراق هي الضغط الدبلوماسي، مثل الاستعانة بالدعم العربي، وجامعة الدول العربية التي أدانت التدخل العسكري التركي بالعراق ومجلسها البرلماني الذي تعهد بدعم موقف العراق بالتحرك نحو مجلس الأمن الدولي، والاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي للضغط على أنقرة؛ لوقف العمليات العسكري على شمال العراق، فضلاً عن خيار التعاون والشراكة الاقتصادية ومحاولة تجاوز الأزمة بين البلدين، متوافقاً مع اتفاق رسمي يرسم جدول زمني للتدخُّل العسكري التركي، وتفعيل التعاون العسكري المشترك بين البلدين لحل الأزمة.

ب- خيار التصعيد والمواجهة: قطع العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، فضلاً عن دعوة أطراف إقليمية ودولية لتقديم المساعدة اللازمة، وتفعيل التنسيق الرباعي أثناء حرب داعش مع إيران وروسيا، وتحويله إلى شراكة إستراتيجية، واللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة لإخراج القوات التركية داخل الأراضي العراقية، ومسك الحدود من الجيش العراقي والقوات الأمنية، مستندة على دعم أممي، ودولي، وإقليمي.

ج- خيار القَبول بالأمر الواقع: إذ إنَّ العراق سيقبل بالأمر الواقع، وتدخُّل تركيا العسكري في شمال العراق، ولا يمكنه تغييره على المدى القريب، إذ لا توجد لدى صانع القرار العراقي أدوات وقدرات سياسية وعسكرية واقتصادية قادرة على وضع حدٍّ للتدخُّل العسكري التركي، فعلى المستوى السياسي فإنَّ السياسة الخارجية التي هي انعكاس للواقع السياسي العراقي، وهو عدم وجود رؤية موحدة للمواقف السياسية العراقية الداخلية إزاء التدخُّل التركي، فضلاً عن ضعف الإمكانيات العسكرية والاقتصادية.

ونرى أنَّ الخيار الأكثر رشداً أمام صانع القرار العراقي هو استخدام القوة الذكية، والدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في التعامل مع الملف التركي، إذ يمكن استخدام الخيار الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي في آنٍ واحد، كما يجب أن يتحوَّل العراق وخصوصاً الإقليم إلى منطقة آمنة خالية من جماعات إرهابية مسلحة تهدد دول الجوار، إمَّا بطرد تلك الجماعات أو نزع سلاحها وتحويلها إلى لاجئين سلميين، وأن يعمل الإقليم على التعاون مع المركز لتحقيق هذا الهدف، ومنع استخدام الأتراك وجود المسلحين ذريعة للاحتلال والتدخل، واتخاذ القرار الأكثر نفعاً، والأقل تكلفة.

2. خيارات صانع القرار العراقي إزاء التدخُّل العسكري الإيراني في شمال العراق:

أ- الخيار الدبلوماسي: إذ تربط العراق وإيران علاقات قوية خاصة بعد العام 2003 ودعم إيران للعملية السياسية في العراق، فعن طريق تلك العلاقات يمكن وضع حدٍّ للتدخل العسكري الإيراني، بإيجاد تطمينات عراقية بالالتزام بالدستور العراقي بألَّا يكون العراق مصدراً أو ممراً لأي عمل إرهابي يهدِّد الأمن القومي لدول الجوار، مع التنسيق مع إقليم كردستان بأن يكون الإقليم خالياً من أي نشاط استخباري، أو مسلح يهدد أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا ما أكده رئيس الوزراء السوداني في الزيارة الأخيرة لطهران 29/ 11/ 2022.

ب- خيار التصعيد والمواجهة: هذا الخيار من الصعوبة بمكان تنفيذه؛ لأسباب تتعلَّق بالواقع السياسي العراقي، وتوافق الرؤية بين معظم القيادات السياسية في العراق والقريبة من إيران بأنَّ هناك مبرراً للتدخُّل؛ لوجود أحزاب كردية معارضة إيرانية مسلحة، والحديث عن نشاط استخباري صهيوني يعمل على زعزعة الوضع الأمني في إيران، ممَّا يجعل عملية تصعيد المواقف غير متوافق والمصلحة العراقية في الوقت الحاضر، فلا مقارنة بين قدرات جمهورية العراق العسكرية والاقتصادية مع قدرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالقرار الرشيد يحتِّم التوافق بينه وبين الموارد والقدرات لتنفيذه.

ج- خيار البقاء على ما هو عليه الواقع: لأنَّ العراق لا يملك خياراً آخر مؤثِّر يمكن أن يغيِّر في سياسات الجانب الإيراني الذي يتهم العراق والإقليم بوجود عناصر مسلحة معارضة تهدِّد الأمن القومي الإيراني، ولا تملك الحكومة العراقية لفرض سيطرتها على حدود العراق بصورة كاملة لمعارضة الإقليم، ولإقناع الإيرانيين بأنَّ المعارضة الإيرانية الكردية لا تهدد أمنهم، ولديهم الأدلة التي قدمت للسلطات العراقية بتورُّط تلك الجماعات بذلك.

نرى أنَّ الخيار الأكثر رشداً لصانع القرار العراقي للحد من التدخُّل العسكري الإيراني، والذي يمكن أن يتحول على غرار الاحتلال التركي لشمال العراق، احتلالاً إيرانياً، وبالذريعة نفسها؛ للحفاظ على الأمن القومي الإيراني، هو استخدام القوة الذكية، والخيار الدبلوماسي بالضغط على إيران والإقليم معاً، بأنَّ العراق لا يسمح للإقليم بأن تكون أرضه ملاذاً للإرهابيين الذين يهددون دول الجوار، مع التلويح للجانب الإيراني بالقوة الصلبة، وخصوصاً الاقتصادية لظروف الحصار القاسي على إيران، والوضع الداخلي الاحتجاجي، بأن تحترم سيادة العراق، وألَّا يستخدم السلاح والقصف والتوغل كحل للازمة، وأن تعطى الفرصة للحكومة العراقية؛ لبسط نفوذها على حدودها، ونزع سلاح الجماعات المسلحة في شمال العراق.

المصادر:

1. محمد عزام الزبير، السياسة الخارجية الإيرانية–التركية في المنطقة وآثارها على الدول العربية دراسة حالة (العراق وسوريا)، المركز الديمقراطي العربي، الشبكة الدولية، على الرابط:

http;//domocraIicac.deI?p=70034 تاريخ الدخول 22/ 11/ 2022.

2. عبدالجبار الجبوريّ، تداعيات القصف الإيراني–التركي على العراق، شبكة أخبار العراق، على الرابط: https:// aIiragnewji.com تاريخ الدخول 22/ 11/ 2022.

3. خيارات العراق لوقف التدخل العسكري–التركي، الشبكة الدولية، على الرابط:

http: //qaidinfo تاريخ الدخول: 23/ 11/ 2022.